المملكة المغربية — بسم الله الرحمن الرحيم — الرباط في

رئيس الحكومة — الموافق لـ : 09 غشت 2016

منشور رقم : 9/2016

إلى

السيدات والسادة الوزراء

والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يتزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017 مع قرب انتهاء الولاية الحكومية الحالية وتنظيم الانتخابات التشريعية للولاية المقبلة.

وهي مناسبة لاستحضار ما أنجزته الحكومة خلال هذه الولاية، واستشراف المستقبل بناء على تقييم موضوعي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، يأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والمتسارعة التي يعرفها العالم.

ولابد من التأكيد بأن ما حققته الحكومة من منجزات يندرج في إطار تحصين المكتسبات و تثمين التراكمات التي حققتها بلادنا **تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله** خلال السبعة عشر سنة الماضية. فقد تمكنت الحكومة، بفضل **التوجيهات السديدة لجلالته** وتظافر وتآزر كل مكوناتها، من تحقيق إنجازات هامة ساهمت في ترسيخ المسار الديمقراطي لبلادنا، وتنزيل الدستور، وتوطيد التوازنات الماكرواقتصادية، ومواصلة تطوير الاستراتيجيات القطاعية والأوراش

المهيكلة ودعم المقاولات وتحسين مناخ الأعمال، ودعم البرامج الاجتماعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج فك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية. هذا موازاة مع إنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الهامة، كإصلاح منظومة القضاء، والقوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الجهوية، وصندوق المقاصة، وأنظمة التقاعد، والنظام الجبائي، والقانون التنظيمي لقانون المالية.

ومن أهم المؤشرات التي تُؤكد وتُعزز هذه الإنجازات، تقليص عجز الميزانية من **7,2%** من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى **4,3%** سنة 2015 و**3,5%** مرتقبة سنة 2016، وتقليص عجز ميزان الأداءات من **9,5%** من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى **2,2%** سنة 2015. كما ارتفع احتياطي العملة الصعبة ليغطي ما يفوق سبعة أشهر من الواردات متم يونيو 2016 بعد أن كان يناهز أربعة أشهر سنة 2012، وذلك يرجع بالأساس لانتعاش صادرات المهن العالمية للمغرب حيث أصبح قطاع السيارات أول قطاع مصدر، بالإضافة إلى تحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الخارجية. كما حقق الاقتصاد الوطني نموا متوسطا ناهز **3,7%** خلال الفترة 2012-2015 مقابل **3%** كمعدل بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وهي منجزات تحققت في ظل سياق عالمي مضطرب تطبعه التوترات الجيوستراتيجية وضعف النمو لدى الشركاء الأوربيين، وانعكاسه على الطلب الموجه لبلادنا ونمو القطاعات غير الفلاحية. ومما لاشك فيه، أن هذه الإنجازات، التي تحظى بتنويه دولي تعكسه مجموعة من المؤشرات، تُشكل حافزا لمضاعفة المجهودات واستشراف آفاق واعدة لتطوير اقتصادنا الوطني والنهوض بأوضاع المواطنين بكل فئاتهم ومناطقهم.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تسخير كل الإمكانيات وتعبئة كل المكونات من أجل **التقييم الموضوعي للسياسات العمومية، والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية**، وتشخيص ومعالجة الإكراهات التي لازالت تحول دون انتقال بلادنا إلى مستوى أعلى في مجال النمو الاقتصادي، وتقوية قدرته من جهة على خلق فرص الشغل خاصة لدى الشباب، ومن جهة أخرى على إدماج مختلف فئات المجتمع المغربي وكافة المناطق في الدورة الإنتاجية والتنموية وخاصة الفئات والمناطق الفقيرة والمهمشة.

ولابد من التأكيد بأن رفع هذه الرهانات الكبرى، **يتطلب تظافر جهود جميع الفاعلين، في القطاعين العام والخاص**، من أجل تسريع التحول الهيكلي لاقتصادنا الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وتكثيف الجهود لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين إنتاجيته، وتأهيل الرأسمال البشري، وتعزيز آليات الحكامة، والتفعيل السريع للجهوية. وهي كلها مرتكزات **لتحقيق التنمية المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، تفعيلا للإرادة الأكيدة لجلالة الملك حفظه الله التي عبر عنها في خطاب العرش وخطبه السامية للسنوات السابقة.**

وعليه، يجب أن يُشكل مشروع قانون المالية لسنة 2017 بداية لتفعيل هذا التوجه من خلال الاستناد إلى الأولويات التالية:

أولا: تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

ثانيا: تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص.

ثالثا: تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

رابعا: تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية.

1. تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

إذا كانت بلادنا قد خطت خطوات هامة في مجال تطوير المهن العالمية للمغرب وفي مقدمتها قطاع السيارات الذي أصبح أول قطاع مصدر، فإن الرهان اليوم هو الانتقال إلى سرعة أكبر على مستوى تفعيل مخطط التسريع الصناعي من خلال تطوير باقي القطاعات المصدرة كالنسيج والصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري وصناعة الأدوية والصناعات الميكانيكية والفوسفاط والصناعة التقليدية...، وذلك عبر تطوير النظم الصناعية وإيلاء أهمية خاصة لتقوية الاندماج والرفع من القيمة المضافة المنتجة محليا وكذا تعزيز تَمَلُّك القدرات الصناعية على المستوى الوطني من خلال الموازنة الصناعية. كما ينبغي توفير كل آليات المواكبة على المستوى المالي، وعلى مستوى تطوير البنيات التحتية الكبرى، وتوفير العقار واللوجستيك، وتأهيل الموارد البشرية عبر التكوين والتكوين المستمر، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هذا، إضافة إلى العمل على استثمار الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية، والعمل على **توطيد آليات الديبلوماسية الاقتصادية التي وضع أسسها جلالة الملك حفظه الله والمبنية على تنويع الشراكات، من خلال تمثين الشراكة الاستراتيجية المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي والشراكة التضامنية جنوب-جنوب مع دول ومجموعات إفريقيا جنوب الصحراء، هذا موازاة مع توطيد الشراكات الاستراتيجية التقليدية مع فرنسا وإسبانيا والاتحاد الأوربي، والانفتاح على فضاءات اقتصادية كبرى كروسيا والصين والهند.**

كما أن تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني يرتبط أيضا بتثمين وتطوير المجهودات المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر لتنويع القيمة المضافة الفلاحية

وتقليص تأثرها بالظروف المناخية، وتعزيز الاستثمارات في القطاع، والنهوض بالفلاحة التضامنية. وهو مرتبط كذلك بمواصلة تطوير قطاع الخدمات وتوجيهه نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على خلق فرص شغل أكثر، ويتعلق الأمر بالأساس بتسريع تفعيل الاستراتيجية السياحية على مستوى البنية التحتية والتكوين والتسويق وتثمين المنتوج السياحي الوطني بأبعاده الثقافية والبيئية والساحلية والصحية،،،. كما ينبغي دعم قطاع الاتصالات وتفعيل الاستراتيجية الرقمية، يُضاف إلى ذلك ضرورة ضمان استمرار دينامية قطاع ترحيل الخدمات من خلال التركيز على مواكبة التكوين لتطور القطاع، وتنويع الشركاء، واستهداف الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

ومن جهة أخرى، إذا كان تحقيق الانتقال إلى مستوى أعلى من النمو الاقتصادي رهينا بتسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، فهو رهين كذلك بتقوية آليات استدامة هذا النمو عن طريق توطيد الخطوات التي قطعتها بلادنا على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، والتي تؤكدها من جهة المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها سواء على مستوى الطاقة الشمسية أو الريحية أو تعبئة الموارد المائية، ومن جهة أخرى، استعداد بلادنا بكل مكوناتها لتنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية (COP 22)، وإنجاح هذا الحدث الكوني الهام.

2. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص.

مما لاشك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين تسريع دينامية التحول الهيكلي لاقتصادنا الوطني، وضرورة تكثيف المجهودات من أجل رفع رهان المنافسة والانفتاح على الأسواق العالمية.

وبقدر الحرص على تثمين النتائج المحققة على مستوى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، والتي يعكسها تحسن ترتيب بلادنا على مستوى المؤشرات العالمية للتنافسية، ينبغي مواصلة التدابير المتخذة على مستوى تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى العمل على تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار، وخاصة فيما يتعلق بميثاق الاستثمار والتدابير التحفيزية لدعم المستثمرين والشركات المصدرة، وإعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار. هذا فضلا عن مواصلة تحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولة، عبر تنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين، وإعطاء دينامية أكبر لبورصة القيم و للقطب المالي للدار البيضاء.

يُضاف إلى كل ذلك ضرورة استثمار كل الآليات القانونية والجبائية والجمركية المتاحة لضمان المنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج الاقتصادي الوطني، خاصة عبر محاربة الغش والتملص الضريبيين والتهريب والإغراق والتصريحات الجمركية الناقصة واستيراد المواد المقلدة.

كما أن تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني يمر عبر تأهيل النسيج المقاولاتي الوطني وتطويره وإدماج القطاع غير المنظم، من خلال تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبتدِئة والمشاريع المبتكِرة وكل الآليات المواكبة له، موازاة مع ضمان انسجام واندماج كل المتدخلين المؤسساتيين على مستوى الدعم والمواكبة والتمويل والضمان الموجهة للمقاولات وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة إلى توطيد كل التدابير المتخذة لدعم خزينة المقاولات من خلال تسريع الإرجاعات الضريبية وتقليص آجال الأداء وتصفية المتأخرات، وضمان استفادتها من الصفقات العمومية.

3. تأهيل الرأسمال البشري.

لقد أكد *جلالة الملك حفظه الله في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية*: **" لم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن المجهود الاستثماري الذي تبذله بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلة لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري"** .

ومن هذا المنطلق، يتوجب إيلاء عناية خاصة لتأهيل الرأسمال البشري، وإرساء التوازن اللازم بين النمو الاقتصادي وبين تنشئة الإنسان المغربي وجعله محورا لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويأتي على رأس الأولويات إصلاح التعليم وتمكين المدرسة المغربية من الاضطلاع بوظائفها في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم الوطنية والكونية، والتكوين والتأطير وتشجيع البحث والابتكار، وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب المغربي. وفي هذا الإطار ينبغي العمل على التفعيل السريع والسليم للرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم، وما تتضمنه من تدابير عملية تروم إرساء مبادئ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، والرفع من نجاعة حكامة المنظومة التربوية ككل وخاصة الموارد البشرية، وإرساء نموذج بيداغوجي وتكويني قائم على التنوع والانفتاح وتحصين الفرد والمجتمع من نزوعات التطرف والانغلاق، وتمكين التلاميذ والطلبة من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية

والأجنبية. هذا، موازاة مع ضرورة تقوية آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني، وإدماج مسالك ممهننة في المسار الدراسي للتلاميذ تساعدهم على الاندماج والتأقلم المبكر مع المهن وعالم المقاولة، وتساهم في تقليص ظاهرة الهدر المدرسي.

ووفق نفس منظور تأهيل الرأسمال البشري، ينبغي تثمين المجهودات المبذولة لإصلاح قطاع الصحة على مستوى البنيات التحتية، والتجهيزات الطبية، وتوفير الموارد البشرية والتكفل بالمرضى بالمستعجلات الطبية وتوسيع التغطية الصحية. لكن، يجب في نفس الوقت العمل على تجاوز كل المعيقات التي تحول دون ولوج المواطنين إلى خدمات صحية جيدة، من خلال مواصلة تحسين حكامة القطاع، وإعادة تأهيل التجهيزات الطبية والبيوطبية بالمستشفيات العمومية وصيانتها، وتحسين ظروف استقبال واستشفاء المواطنين، ووضع نظام فعال لتدبير الأدوية وتوزيعها.

كما يرتبط تأهيل الرأسمال البشري بتيسير الولوج إلى السكن اللائق وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المتوسط والضعيف والفئات المعوزة. وهو ما يقتضي من جهة تثمين النتائج المحققة خاصة على مستوى تنويع العرض السكني وتحسين جودته وتأهيل المدن والقضاء على دور الصفيح، ومن جهة أخرى تقييم أثر البرامج القائمة ووضع أسس تنمية منسجمة ومستدامة للمجال الترابي تحترم المعايير المعتمدة في مجال التعمير والبناء.

وينبغي في نفس الوقت، وضع أولوية تشغيل الشباب في صلب السياسات العمومية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبلوغ مستوى أعلى من النمو الاقتصادي يجب أن ينعكس بشكل جلي على إحداث فرص الشغل، كما يجب ربط الاستثمارات العمومية بمردوديتها بالأساس على مستوى التشغيل ودورها

كرافعة لاستقطاب استثمارات خاصة تساهم في استيعاب الشباب الوافد على سوق الشغل. ومن جهة أخرى، ينبغي استثمار الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات، وكذا اقتصاد المعرفة على مستوى التأطير والتشغيل. هذا إضافة إلى ضرورة دعم دينامية نظام المقاول الذاتي كآلية أساسية لدعم روح المبادرة والمقاولة، وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل، باعتباره إطارا مبسطا على مستوى المساطر ومحفزا اجتماعيا وجبائيا.

ويرتبط تأهيل الرأسمال البشري كذلك بشكل وثيق بالتصدي لكل مظاهر الفقر والهشاشة والعجز الاجتماعي، وتحسين أوضاع سكان العالم القروي، والمناطق الصعبة والبعيدة، والأحياء الهامشية والعشوائية بضواحي المدن، والتخفيف من معاناتهم وإدماجهم في الدورة الاقتصادية والتنموية. وفي هذا الإطار، ينبغي تثمين وتوطيد المجهودات المبذولة على مستوى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا صندوق التماسك الاجتماعي عبر ضمان استدامة موارده وفعالية تدخلاته، إضافة إلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات لتفعيل البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي في إطار التنسيق والتكامل مع البرامج القطاعية والمخططات التنموية للجهات.

كما يتعين توطيد وتكثيف وضمان اندماج البرامج والتدابير الموجهة لتحسين ظروف عيش النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، والنهوض بأوضاعهم وإدماجهم في المسيرة التنموية لبلادنا. كما ينبغي مواصلة المجهودات المبذولة على مستوى تحديث وتيسير الخدمات المقدمة لأفراد الجالية بالخارج، وتحسين التواصل والتعامل معهم، وصيانة حقوقهم، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم ومشاركتكم في مسيرته التنموية.

ويرتبط تأهيل الرأسمال البشري كذلك بتشجيع الإبداع الثقافي والفني، وتثمين الثرات الوطني المادي واللامادي، وجعل الإعلام رافدا للإشعاع الثقافي والفكري، والرياضة أداة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

4. تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية.

يُشكل تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية مرتكزا أساسيا لتدبير السياسات العمومية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة على مستوى النمو الاقتصادي، وعلى مستوى التوزيع المتوازن لثماره بين كل فئات المجتمع وكل مناطق البلاد.

ويأتي على رأس الأولويات مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية، ومواصلة إصلاح القضاء في اتجاه توطيد استقلاليته وتعزيز حماية الحقوق والحريات، وتحديث الإدارة القضائية وتخليقها وتحسين أدائها.

كما يعتبر التنزيل السريع للجهوية أحد الركائز الأساسية لبلورة حكامة مؤسساتية فعالة وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. ومن هذا المنطلق، ينبغي توجيه الجهود نحو وضع مخطط استراتيجي للتحويل التدريجي للاختصاصات نحو الجهات، أخذا بعين الاعتبار آليات المواكبة خاصة على المستوى المالي والبشري، مع ضرورة مراعاة التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

كما ينبغي العمل على التنزيل السريع للاتمركز الإداري، بما يضمن انسجام وفعالية تدخلات الدولة والجماعات الترابية، ويساهم في توطيد دينامية انبثاق الأقطاب الجهوية وجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يتعين مواكبة التطور الذي تعرفه مختلف جهات المملكة، مع إعطاء الأولوية لمواصلة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي يهدف إلى إحداث

دينامية جديدة للنمو بهذه الأقاليم تمكن من خلق الثروة وفرص الشغل، وضمان التنمية البشرية الشاملة والتهيئة الترابية المستدامة.

ووفق نفس المنظور، يجب العمل على **تفعيل المفهوم الجديد للسلطة كما أكد على ذلك جلالة الملك في خطاب العرش عبر اعتماد مبادئ المساءلة والمحاسبة وتقوية آليات الضبط والمراقبة وتطبيق القانون**، موازاة مع الانخراط الفعال في تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وذلك من خلال تنسيق تدخلات كل مكونات الحكومة وتوجيهها نحو تفعيل البرامج والمشاريع المنبثقة عن هذه الاستراتيجية، وفق الأهداف التي حددتها والركائز التي تنبني عليها على مستوى الحكامة، والوقاية، والزجر، والتواصل والتوعية، والتربية والتكوين.

وفي نفس الوقت وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ينبغي العمل على توطيد أسس الحكامة الأمنية من خلال تمكين الإدارة الأمنية من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب، وتنسيق تدخلاتها داخليا وخارجيا، بما يضمن مواصلة فاعليتها في حماية أمن الوطن والمواطنين ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف.

كما ينبغي توطيد دينامية الإصلاحات الهيكلية خاصة عبر:

- الشروع في تنزيل إصلاح التقاعد، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المعياري لنظام المعاشات المدنية، موازاة مع الشروع، في إطار الحوار مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في بلورة الإصلاح الهيكلي نحو نظام القطبين، وأجرأة التوسيع التدريجي للتغطية الاجتماعية لفائدة غير الأجراء من عمال مستقلين ومهنيين. إضافة إلى تعزيز آليات الحكامة، والتدبير الجيد والشفاف لاحتياطيات الصناديق.

- مواصلة تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وخاصة فيما يتعلق بتعميم اعتماد التدبير الميزانياتي القائم على البرامج ونجاعة الأداء، والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، وتحديد سقف لكتلة الأجور ابتداء من سنة 2017.
- مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وتوجيه الهوامش المالية التي يتيحها نحو تعزيز برامج استهداف الفئات الهشة، ودعم الاستثمار في البنيات التحتية الأساسية والقطاعات المنتجة والمدرة لفرص الشغل.
- مواصلة تنزيل إصلاح النظام الجبائي وفقا لتوصيات المناظرة الوطنية، خاصة فيما يخص مواصلة تبسيط المساطر، والتقليص من الإعفاءات، وإدماج القطاع غير المهيكل، وتقوية آليات المراقبة ومحاربة الغش والتملص الضريبيين.

مما لاشك فيه أن الارتكاز على الأولويات السالفة الذكر لتحضير مشروع قانون المالية لسنة 2017، يستلزم مواصلة مجهود استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية وتقليص العجز إلى مستوى **3%**. ومن هذا المنطلق، ينبغي العمل من جهة على مواصلة سياسة الانضباط الموازناتي، ومن جهة أخرى، الانخراط في مسار إصلاح وتحديث طرق إعداد وتنفيذ الميزانية، وترسيخ توجيهها نحو تعزيز نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي وإرساء آليات تقييم السياسات العمومية من خلال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وفي هذا الإطار، سيتم الشروع، انطلاقا من سنة 2017، في تفعيل مقاربة جديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية تنبني على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء هذه المشاريع وتتبع تنفيذها وتقييم آثارها. وترتبط هذه المعايير بالأساس بضرورة توفر هذه المشاريع على دراسات قبلية تحدد بشكل علمي ودقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها. كما

ترتبط بمدى انسجام هذه المشاريع مع الاستراتيجيات القطاعية وتوفرها على آليات وهياكل التتبع وتقييم الإنجاز والأثر.

وبناء على ذلك سيتم إعداد بنك مندمج للمشاريع الاستثمارية تتضمن مصادر تمويلها المتعددة السنوات وتوزيعها الجهوي وأثرها الاقتصادي والاجتماعي معززا بمؤشرات مرقمة. ووفق هذا المنظور، فالقطاعات الوزارية والمؤسسات مدعوة للانخراط في إنجاح هذا المشروع الهام والمحوري الذي سيمكننا من تأطير المجهود الاستثماري العمومي وتعزيز نجاعته، مع ما يقتضيه ذلك من تقوية لقدرات مختلف الإدارات واستلهام لتجارب الدول والمؤسسات الرائدة في هذا المجال.

وانطلاقا من كل ما سبق، يتعين التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية في إطار إعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 :

- **فيما يتعلق بنفقات الموظفين:**

- العمل، بالتعاون مع مصالح مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، على ضبط توقعات نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية بتحديد سقف لهذه النفقات ابتداء من سنة 2017.
- حصر مقترحاتكم بشأن المناصب المالية في ما هو ضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين أخذا بعين الاعتبار إصلاح نظام التقاعد، وضرورة استغلال الإمكانيات المتاحة على مستوى إعادة الانتشار مجاليا وقطاعيا.

- **فيما يتعلق بنفقات المعدات والنفقات المختلفة:** مواصلة ترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة، وخاصة فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات،

والنقل والتنقل داخل وخارج المملكة، والكراء، وتهيئ المقرات الإدارية وتأثيثها، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات ومصاريف الاستقبال والفندقة.

- فيما يتعلق بنفقات الاستثمار:

- العمل على إعطاء الأولوية:
  - للبرامج والمشاريع موضوع اتفاقيات والتزامات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة.
  - استكمال المشاريع التي توجد طور الإنجاز وتصفية الاعتمادات المرحلة في أفق تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة.
- الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات جاهزة تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية، وأثرها الواضح على تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات. كما يتعين التقييم المسبق والدقيق لكلفتها وآليات تمويلها وآجال إنجازها.
- التقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار قبل الشروع في إنجاز المشاريع، في إطار احترام المقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والالتزام بتصاميم التهيئة.
- ضرورة مواصلة الالتزام بالتدابير والضوابط المتضمنة بالرسائل التوجيهية للسنوات الماضية فيما يخص ترشيد اقتناء واستعمال السيارات، واللجوء المعقلن للدراسات.

- فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة:

- التقيد بنفس التوجهات المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للدولة.

- ربط التحويلات لفائدتها بضرورة التقيد بالتوجهات السالفة الذكر، وبوتيرة الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية الموكولة إليها.

وانطلاقا من التوجيهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2017 والإمكانيات المتاحة ونسبة العجز المحددة، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 26 غشت 2016 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2017.

وأهيب بكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمل على إيفاء مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، في أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية، لتمكينها من إنجاز التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2017.

وأود في الأخير، أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة التقيد بالتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017 وفقا للأولويات المؤطرة لتدابيره وبرامجه ومشاريعه، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية المحددة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والســـــلام.